

الختام.. ماذا بعد عام؟

يمثل هذا الجزء فعاليات ندوة «ماذا بعد عام من العدوان الإسرائيلي على غزة؟» التي نظمها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٠.

الدور المصري بين المواقف الإسرائيلية والحوار الفلسطيني - الفلسطيني

د. مصطفى علوي (*)

من التشدد ومزيد من الجمود في الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، والدولة الفلسطينية المستقلة المأمولة وحدودها، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقضية الأمن وقضية المياه، وبطبيعة الحال قضية اللاجئين. فليس هناك تغيير يذكر في الموقف الإسرائيلي من هذه القضايا الأساسية كقضايا تسوية نهائية مأمولة للصراع العربي الإسرائيلي، بل إن المرء يمكن أن يرصد تشدداً أوضح يُستبان من عدد من المؤشرات، ربما يكون أخطرها في تقديري هو إصرار حكومة نتنياهو الحالية على فكرة ومفهوم ومبدأ «يهودية الدولة». ويهودية الدولة تعني أن عرب إسرائيل ١٩٤٨ الذين يمثلون من ١٨٪ إلى ٢٠٪ من سكان الدولة الإسرائيلية ربما يكون مستقبلهم مهتداً؛ مستقبل استمرارهم ووجودهم في داخل الدولة الإسرائيلية مهتد من حيث كون إسرائيل تدعو إلى يهودية دولتها؛ ومن ثم يعني نتائج من أهمها وأخطرها طرد غير اليهود من داخل حدود الدولة الإسرائيلية إلى خارجها. ومن النتائج الخطيرة أيضاً المترتبة على التمسك بهذا المفهوم: مفهوم يهودية الدولة، هو أن لاجئي ١٩٤٨ لن يكون بمقدورهم التمسك أو الاستمرار بالتمسك بحقهم في العودة إلى وطنهم لمن يشاء منهم أن يختار هذا الأمر، بافتراض أنه سيكون هناك عملية تفاوض سيتم من خلالها حل مشكلة اللاجئين؛ لأن اللاجئين ليسوا يهوداً، وبالتالي لن يكون مسموحاً لهم بأن يكونوا جزءاً من بنية هذه الدولة اليهودية التي تتمسك بها إسرائيل.

بعد عام من العدوان الإسرائيلي على غزة، ليس هناك جديد كثير يذكر في الخرائط المختلفة المرتبطة بالموضوع الذي



نتحدث عنه اليوم. فالسياسة الإسرائيلية لم تتغير؛ تلك التي عبرت عن نفسها في العدوان الإسرائيلي على غزة، والتي عبرت ولا تزال تعبر عن نفسها في رفض استئناف عملية التفاوض مع الطرف الفلسطيني، بشرط تجميد كامل النشاط الاستيطاني، والبدء من حيث انتهى النشاط التفاوضي السابق فيما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أو الدولة الإسرائيلية، فعلى المستويين لا يزال الموقف الإسرائيلي كما هو. وأظن أن أهم دليل يؤكد أن الموقف الإسرائيلي وأن السياسة الإسرائيلية لم تتغير بالنسبة للمستوى الأول، هو رفض إسرائيل ومماطلتها في التعامل مع تقرير جولdstون، وما كان يستوجبها التعامل مع ذلك التقرير من تحقيقات جادة تجريها السلطات الإسرائيلية المعنية بشأن حوادث اختراق قواعد القانون الدولي، وقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة؛ لأن هناك عشرات المخالفات التي رصدها تقرير جولdstون في هذا المجال، وطلب التقرير من السلطات الإسرائيلية أن تقوم بإجراء تحقيقات وافية، وأن توافي الأمم المتحدة ومجلسها لحقوق الإنسان في جنيف بنتائج هذه التحقيقات، وهو ما لم يتم حتى الآن.

وعلى المستوى الثاني، ليس هناك تغيير يذكر في السياسة الإسرائيلية، لكن ربما يكون هناك تغيير في الدرجة نحو مزيد

(*) نص تفرغ كلمة د. مصطفى علوي في ندوة «ماذا بعد عام من العدوان الإسرائيلي على غزة».

ليس هناك جديد كثير يذكر .. فالسياسة الإسرائيلية لم تتغير.. والداخل الفلسطيني باق على صراعه وعلى خلافه

كان عليها قبل العدوان وبعد العدوان على غزة. ونحن هنا نقصد بشكل مباشر الانقسام والانفصال الحاد فيما بين فتح وحماس والخلاف الإستراتيجي الأيديولوجي ما بين الطرفين.

وأنا لا ألقى لومًا على أحد، بل أنظر إلى الخريطة وأحل، ولا ألقى لومًا لا على فتح ولا على حماس، ليس على أي منهما وحده بل على الاثنين معًا؛ فالاثنتان مسئولان عن وجود الخلاف واستمراره، والاثنتان يخاطران بقضية الشعب الفلسطيني في مخاطرة بالغة الخطورة باستمرار ذلك الخلاف وباستمرار ذلك الانقسام. وبالتالي فالسؤال هنا يصبح: هل هذا الانقسام هو أحد المحددات في رسم وصياغة السياسة المصرية؟ والإجابة هي: نعم، والذي لا يدرك ذلك يكون غير واقعي أو حتى واهمًا لأنه في النهاية نحن نتعامل مع صراع -في الإطار الأوسع والأعرض- هو صراع عربي إسرائيلي. ولكن في الإطار الأضيق والأهم ومن حيث حتى النشأة هناك صراع بالأساس فلسطيني إسرائيلي يسعى إلى أن يكون صراعًا عربيًا إسرائيليًا. لكن مادام الصراع الفلسطيني - الفلسطيني باقياً فإنه حتى لو حسنت النوايا -وأنا هنا أتحدث من منظور إستراتيجي- من جانب أطراف عربية أخرى سواء كانت مصر أو السعودية أو سوريا أو غيرها، فإنه لن تستطيع تلك الأطراف أن تُحدث تغييرًا جوهريًا في موقف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

النقطة الثالثة التي أطرحتها كمحدد إستراتيجي لرؤية مصر ولسياساتها -وهذا ينطبق على مصر وعلى غيرها- لكن من باب أولى أن ينطبق على مصر بحكم أنها الدولة العربية الأكبر والأهم، والتي تحملت العبء الأكبر في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي إن حربًا أو سلمًا، هي أن أحد المحددات الرئيسية هي تقديرات وحسابات الدولة المصرية لمصالحها الإستراتيجية ولمصادر التهديد التي تجابه تلك المصالح الإستراتيجية. وهناك في هذه التقديرات وفي هذه الحسابات عوامل كثيرة مؤثرة، فالمسألة ليست فقط نظرة رئيس الدولة أو الجهاز الحاكم، وإنما سياسات الأمن القومي هي بالأساس بنت الجغرافيا السياسية قبل أي شيء آخر. وبالتالي فإن مصر تاريخيًا وقبل نشأة دولة إسرائيل في العصر الحديث على الأقل والتاريخ المعاصر، كانت دولة تتمتع بعناصر إيجابية في حسابات التقدير الإستراتيجي لتوازنات المصالح فيما بينها وبين المنطقة المحيطة بها. ومن بين

فضلا بطبيعة الحال عن اعتبار ثالث، ربما يكون لا يمس إسرائيل وإنما يمس المنطقة بشكل عام، وهو أن تمسك إسرائيل بمبدأ يهودية الدولة يعطي الفرصة لآخرين في المنطقة بالتمسك بالمبدأ ذاته، مبدأ الدولة الدينية التي تقوم على أساس من الدين والانتماء إلى الدين؛ ومن ثم يمكن أن يكون هناك مطالبات بإقامة دول على أساس ديني أيضًا كما تود إسرائيل أن تؤكد من خلال تمسكها بمبدأ يهودية دولة إسرائيل.

الأمر الذي يقف وراء ذلك كله في تقديري، هو أن هناك حركة سياسية مستمرة داخل الكيان السياسي الإسرائيلي، وهذه الحركة هي حركة التوجه يمينًا والتوجه نحو مزيد من التوجه اليميني والتطرف اليميني. ولو نظرنا للمسألة في تقديري من منظور إستراتيجي سنجد أن ذلك ليس شيئًا جديدًا وإنما هو أمر بدأ منذ عام ١٩٧٧؛ أي بعد أقل من أربع سنوات من هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ولا أريد الدخول في تفاصيل، لكن ربما تكون البداية منذ عام ١٩٦٧ عندما أصبحت الضفة الغربية من الأراضي المحتلة وطُرح السؤال حول كيف يمكن التصرف مع الضفة الغربية؟ وكانت القوى اليمينية الدينية منها وغير الدينية هي الأقدر على تقديم الإجابة التي أخذ بها فيما بعد، وهو التعامل مع الضفة على أنها يهودا وسامرا؛ أي أنها جزء من أرض إسرائيل التاريخية، ويجب أن يتم التعامل معها على هذا النحو. ثم جاءت الهزيمة أو التعثر في حرب أكتوبر. والمتابع منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن لعدد السنوات التي حُكمت فيها إسرائيل باليمين المتشدد سيجد أنها أصبحت شبه قاعدة أن تُحكم إسرائيل بواسطة اليمين المتشدد، ولم تعد هناك حكومات يسار الوسط أو ائتلاف اليسار واليسار الوسط إلا على سبيل الاستثناء أو كجمل اعتراضية، وحتى عندما جاءت حكومة رابين قُتل رابين نفسه بعد ثلاث سنوات من مجيئة إلى السلطة. وبالتالي هناك حركة سياسية أيديولوجية في داخل المجتمع الإسرائيلي بدأت منذ ثلاثة عقود من الزمن في التوجه بشكل متسق نحو اليمين، وهذا أمر مرصود الآن بالأغلبية التي يحظى بها اليمين الآن في الكنيست؛ حيث لديه ٧٢ مقعدًا من أصل ١٢٠ مقعدًا. أما باقي القوى السياسية جميعها -بما في ذلك عرب إسرائيل- فلديها باقي مقاعد الكنيست.

كل هذا كان على مستوى ثبات الموقف وعدم تغييره إسرائيليًا، وهذه أحد محدّدات سياسات القوى الأخرى. هناك محدد آخر لا يقل عنه أهمية وهو العامل الفلسطيني. فإذا كان الأمر لم يتغير إسرائيليًا فإنه كذلك -وهذه هي النقطة الثانية- على المستوى الفلسطيني. الداخل الفلسطيني باقٍ على صراعه وعلى خلافه، بل أتصور أن ذلك الصراع وذلك الخلاف وذلك الانقسام تأثر أو تم تسكينه وقت العدوان على غزة إلى حد ما، ولكنه ما لبث أن استؤنف بمعدلات السرعة والقوة نفسها التي

السياسة المصرية كانت ضد العدوان الإسرائيلي وقد سعت إلى إنهاء هذا العدوان

السياسة المصرية كانت ضد العدوان الإسرائيلي وقد سعت إلى إنهاء هذا العدوان الإسرائيلي، وصيغة المبادرة المصرية كانت هي الصيغة الوحيدة التي استُخدمت لإنهاء العدوان ولوضع نهاية للعدوان، وقبلها المجتمع الدولي وقبلها السياق الإقليمي في أغلبه وقبلتها السلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك مسألة تقديم الدعم الإنساني لأهل قطاع غزة حدث أكثر من مرة سواء في يناير ٢٠٠٨ عندما اجتاحت ٧٥٠ ألف فلسطيني الحدود ودخلوا سيناء وتم استيعابهم بسلام وتفاهم ولم يخرجوا إلا بتفاهم مشترك بين الجانبين. أيضاً يتمثل ذلك في حقيقة أن ٦٠٪ من المساعدات التي وصلت إلى قطاع غزة تصل ولا تزال تتم عن طريق معبر رفح، رغم كونه طبقاً للاتفاقات التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية يجب ألا يستخدم لهذا الغرض؛ لأنه معبر للركاب والأفراد وليس معبر للبضائع. وقد ارتضت السلطة الفلسطينية ذلك ووقعت على إتفاقات دولية مع السلطة الإسرائيلية ومع الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. ومع ذلك فأنا أقول إن السياسة المصرية يجب أن تستمر في دعمها الإنساني وأن تستمر في جعل معبر رفح المنفذ الرئيسي للمساعدات الإنسانية المطلوبة للحياة الضرورية لأبناء قطاع غزة وألا تتخلى عن ذلك. بل وأدعو إلى التفكير في صيغ جديدة لا تقتصر على أن يكون هناك تشغيل لمعبر رفح في بعض الأحيان وعدم تشغيله في أحيان أخرى، بل يمكن أن نمد علاقات التعاون ونقترح ذلك على المجتمع الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة من خلال دور تقوم به - بشكل محدود - منظمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالتعامل مع مصر لكي تأتي المساعدات سواء كانت مصرية أو غير مصرية عبر المعبر المصري، ومن خلال تعاون مباشر ثنائي ومنظم مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لإيصال كل أنواع المساعدات المطلوبة لأبناء قطاع غزة.

بالنسبة للجانب السياسي فإن مصر كان لها دور كبير في رعاية بل وتنظيم وقيادة التفاوض فيما بين الفصائل الفلسطينية المختلفة ووصلت إلى صيغة وثيقة مصرية تعرف بالوثيقة المصرية، وكانت رعاية مصر لهذه المفاوضات هي الرعاية الأساسية. وبالنسبة كان عليها توافق إقليمي عربي بما في ذلك المواقف السورية المعلنة، فالسياسات السورية المعلنة هي أنها مع الرعاية المصرية، وأنها لا تود أن تنافس الرعاية المصرية لهذه المفاوضات، وأنها لا تقف ضدها ولا ضد ورقة

المسائل التي تؤخذ في الاعتبار في هذا الأمر مساحة الدولة والفرق بينها وبين الدول المجاورة لها من حيث المساحة، العمق الإستراتيجي، حجم السكان وما يمثله، وحجم القوة البشرية وما يمثله أيضاً من عمق إستراتيجي أو من ضعف إستراتيجي في مقارنة بين الدولة وجيرانها. وهنا تجدون أن تلك عناصر إيجابية في حسابات مصر لسياسات أمنها القومي تاريخياً وليس فقط الآن؛ فمصر دولة بالمعايير العربية وبالمعايير الشرق أوسطية من أكبر الدول مساحة من حيث الحجم الجغرافي ومن أكبر الدول كقوة بشرية من حيث حجم القوة البشرية بل ونوعيتها، بالرغم من معاناة ٣٠٪ من الشعب المصري من الأمية، وبالرغم من المشكلات التي تعانيها، بل ومن حيث درجة التجانس الداخلي في تشكيلة وبنية المجتمع ديموجرافياً وسياسيولوجياً، والتي تعتبر أعلى منها مقارنة بأي دولة في المنطقة.

عامل الجوار هو أيضاً محدد، فحينما يكون عدد دول الجوار كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مجرد دولتين وهم أضعف وحلفاء وهذا وضع أفضلية إستراتيجية بإمتياز للولايات المتحدة. مصر أيضاً كان لديها وضع أفضلية لكنه ليس بالضرورة مطابق لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في سياقها الإقليمي والعالمي، وإنما كان هناك ثلاث دول محيطة بمصر وهذه الدول كانت كلها قبل عام ١٩٤٨ دولا عربية وأصغر وأضعف من مصر. وبالتالي لم يكن هناك تحديات كبرى، لكن مع عام ١٩٤٨ والتحول الذي حدث تغير هذا السياق الجيوستراتيجي والجيوپوليتيكي الذي تقوم عليه حسابات مصر ومصالحها ومن ثم تبني عليها سياساتها. أصبح هناك كيان جديد عن المنطقة العربية اسمه دولة إسرائيل -أحبينا ذلك أم كرهناه- ونحن بطبيعة الحال لا نحب ذلك، ولكن سواء أحببنا ذلك أم لا فإنه أصبح هناك كيان جديد يدعى إسرائيل؛ وبمعنى معين هي امتداد للحضارة الغربية وامتداد للقدرة الإستراتيجية الأمريكية وبالتالي أصبح عليك أن تتعامل مع هذا الموقف مرة أخرى إن حرباً أو سلاماً.

هناك أيضاً عامل رابع يتمثل في أن قطاع غزة أصبح ذا وضع حرج سواء نتيجة أعمال العدوان الإسرائيلية المتكررة، أو نتيجة صعوبة معطيات الحياة داخله في المقارنة بين حجم القوة البشرية والحجم الجغرافي للقطاع، بل حجم الموارد الاقتصادية للقطاع وللجوار المباشر مع مصر، ووجود خطة إسرائيلية معلنة وليست سرية لأن يكون حل مشكلة فلسطين بخلق امتداد لقطاع غزة على جزء من أراضي سيناء، وأن يتم إعادة الضفة الغربية إلى تبعيتها للمملكة الأردنية الهاشمية كما كان الوضع قديماً. فهذه كلها عوامل لا بد أن تؤخذ في الاعتبار في حسابات مصالح الأمن القومي، وأن تؤخذ في الاعتبار كأحد أهم المحددات التي تقوم عليها السياسة المصرية في التعامل مع هذه المسألة.

فتح، رغم أن حماس تعترض على بعض النقاط فيها. وأنا أعتقد أن الدولة المصرية سوف تواصل في المرحلة المقبلة مع جميع الأطراف الفلسطينية المعنية للوصول إلى توقيع هذه الوثيقة للمصالحة الفلسطينية الفلسطينية؛ لأنه بدون توقيع وثيقة المصالحة الفلسطينية الفلسطينية سوف يتوسع الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني، ولن يمكن لأي جهود أن تنقذ القضية الفلسطينية من طريق النفق المظلم الذي يمكن أن تسير إليه إذا ما استمر ذلك الخلاف الفلسطيني الفلسطيني.

التفاهات أو المصالحة الفلسطينية الفلسطينية التي رعتها مصر، وكانت هناك تصريحات رسمية سورية في هذا الشأن وليس هذا ابتداءً من عندي.

أي أن هناك توافقاً دولياً وتوافقاً إقليمياً غالباً؛ حيث توجد بعض القوى الإقليمية التي لا ترغب في أن تتم هذه الرعاية المصرية، وهناك ورقة مصرية تمثل المسودة التي يجب التوقيع عليها، وأن توافق عليها السلطة الفلسطينية، وأن توافق عليها

